

Distr.: General
5 June 2002
Arabic
Original: English



التقرير الحادي عشر المقدم من الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

وبشأن السلام والمصالحة. حضر الجلسات العامة ٣٥٨ مندوبا يكونون ثمانية وفود مستقلة.

٣ - ورغم ذلك، ظلت المسألة الرئيسية لاقتسام السلطة خلال الفترة الانتقالية معلقة. فقد مدد الميسر المحايد، السير كيتوميلي ماسيري، الاجتماع لأسبوع واحد لتمكين الأطراف من حل هذه المسألة. ورغم اتخاذ خطوات مهمة في المفاوضات، لم تتمكن الأطراف الكونغولية مع ذلك من التوصل في ختام اجتماع صن سيتي إلى اتفاق تُجمع عليه كل الأطراف. في انتظار ذلك، أبرمت الحكومة وحركة تحرير الكونغو على هامش الاجتماع اتفاقا ثنائيا بشأن اقتسام السلطة ودعتا الوفود الأخرى إلى الانضمام إلى الاتفاق. ووقع على الوثيقة لاحقا معظم الوفود، باستثناء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما وبعض الأطراف السياسية الكبرى. وما تزال المحادثات جارية بين الأطراف الكونغولية من أجل التوصل إلى اتفاق تُجمع عليه الأطراف كلها. وفي الوقت ذاته، بدأت الحكومة وحركة تحرير الكونغو مشاورات بهدف تنفيذ اتفاقهما، الذي ينص على فترة انتقالية مدتها ٣٠ شهرا تُفضي إلى إجراء الانتخابات.

١ - قرر مجلس الأمن، في الفقرة ٢٩ من قراره ١٣٥٥ (٢٠٠١)، تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ واستعراض التقدم المحرز كل أربعة شهور على الأقل، بناء على تقارير الأمين العام. ويقدم هذا التقرير عملا بذلك القرار. ويعرض التطورات التي طرأت منذ آخر تقرير قدمته في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (S/2002/169)، ويتضمن توصيات بشأن الأنشطة المقبلة للبعثة.

ثانيا - التطورات السياسية

الحوار بين الأطراف الكونغولية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض عرفت عملية لوساكا للسلام عددا من التطورات المهمة. وكان من هذه التطورات أن جرى الحوار بين الأطراف الكونغولية خلال الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١٨ نيسان/أبريل في صن سيتي، في جنوب أفريقيا، وأُخذ في ذلك الاجتماع أكثر من ٣٠ قرارا بتوافق الآراء بشأن قضايا سياسية وقانونية؛ واقتصادية ومالية؛ ودفاعية وأمنية؛ وقضايا إنسانية، واجتماعية وثقافية؛

٤ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أعلن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي عن تأسيس التحالف من أجل الحفاظ على الحوار بين الأطراف الكونغولية. رئيس التحالف هو إيتين تشيسيكيدى (من الاتحاد)، وأما المنسق التنفيذي فهو أزارياس روبروا (من التجمع الكونغولي). وقد اتخذ التحالف من كيسنغاني مقرا له، ملتزما بمواصلة الحوار.

العنف في كيسنغاني

٥ - في منتصف أيار/مايو، شهدت مدينة كيسنغاني اندلاع العنف من جديد أودى بحياة ٥٠ شخصا على الأقل. وقد انتهت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من تقييم الوضع حيث حُدد عدد القتلى و/أو المفقودين في أكثر من ١٠٠ شخص. بدأت الأزمة في ١٤ أيار/مايو بتمرد على ما يبدو، حينما استولى جنود منشقون عن التجمع الكونغولي على محطة الإذاعة المحلية (محطة الإذاعة والتلفزيون الوطنية الكونغولية) وناشدوا السكان الوقوف في وجه "الغزاة الروانديين". وقد تضمن خطاب المنشقين المذاع مجموعة من المناشدات، تتراوح بين "طردهم" الروانديين و"قتلهم". وادعى مذيعو الخطاب أيضا حصولهم على دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وناشدوا بعثة منظمة الأمم المتحدة وإذاعتها المدعوة راديو أو كابي إيصال طلبهم إلى الحكومة من أجل الحصول على تعزيزات. وبعد ذلك، نزل إلى الشوارع بعض السكان المحليين، منهم جنود تابعون للتجمع الكونغولي على ما يبدو. وأثناء صباح يوم ١٤ أيار/مايو، قتل ستة أشخاص على الأقل، خمسة منهم سقطوا ضحية العنف الغوغائي، لاعتبارهم روانديين على ما يبدو.

٦ - وحوالي الساعة الثامنة من يوم ١٤ أيار/مايو، استولت سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما على محطة الإذاعة من جديد، بعد مقاومة ضئيلة أو بدونها إطلاقا، واستعادت سيطرتها على المدينة. وبعد ذلك بقليل، طوقت قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية مقاطعة مانغوبو، التي يعد سكانها معارضين تقليديين للتجمع الكونغولي. بعد ذلك بدأ قتل المدنيين ونهبهم، واستمر ذلك لعدة أيام. وأفادت الأنباء أن قوات التجمع الكونغولي تعززت بعد ظهر يوم ١٤ أيار/مايو بقدم ١٢٠ جنديا إضافيا من غوما جواً. وقد قيل إن هؤلاء الجنود يتحدثون اللغة الكينيارواندية، التي يُتحدث بها في رواندا وفي أنحاء من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧ - ويُعتقد أن عمليات إعدام تعسفية وقعت في جسر تشوبو وشاطئ أونيبيرا؛ وكان معظم الضحايا من أفراد الشرطة والجنود. وحسب بعض الروايات، قُذف بجثث هؤلاء في نهر تشوبو، حيث عاين المراقبون العسكريون للأمم المتحدة ٢٠ جثة طافية في ١٦ أيار/مايو. ولاحظ موظفو بعثة منظمة الأمم المتحدة أيضا محاولات من قوات التجمع الكونغولي لإخفاء آثار الدم على الجسر بالرمل. وقد أقامت قوات التجمع الكونغولي سياجا حول المنطقة ومنعت محاولة تحديد أماكن لقبور جماعية محتملة واستخراج أي جثث.

٨ - وخلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو، كان نائب قائد قوة البعثة، العميد روبرتو مارتينيللي، موجودا في كيسنغاني وعند اندلاع العنف، حاول مرات عديدة للقاء السلطات ليطلب منها ضبط النفس في استعادة النظام. وقد نجح نائب قائد القوة في سعيه للإفراج عن راهبين اعتقلتهما جنود التجمع الكونغولي وفي اليوم التالي التقى بالسلطات مرة أخرى ليطلب وقف جميع الأنشطة العسكرية ويلج على السماح للبعثة بتفقد الأوضاع في مانغوبو. وزار نائب قائد القوة أيضا مانغوبو، حيث أفاد السكان بوقوع ٢٠ عملية

وحركة تحرير الكونغو وأطراف أخرى في صن سيتي. ويبدو أن التوتر يسود أيضا داخل التجمع الكونغولي. فعلى سبيل المثال، تشير الأنباء في بوكافو، وأوفيرا، وكاليمي، وبويتو إلى ازدياد عمليات فرار الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في التجمع إلى القوات المسلحة الكونغولية، بالإضافة إلى نزع سلاح قوات التجمع المشكوك في ولائها من باب الاحتياط.

١٢ - وفي الآن ذاته، نظمت الحشود في كينشاسا عدة مظاهرات أمام مقر البعثة، شملت رمي الحجارة واتهام البعثة ومجلس الأمن بعدم القيام بما يكفي لمنع أعمال القتل في كيسنغاني. وتأتي خيبة أمل الكونغوليين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة نتيجة رغبتهم في رؤية الأمم المتحدة، بما فيها البعثة، تتخذ موقفا أقوى ضد التجمع الكونغولي ورغبتهم في حماية السكان المدنيين.

١٣ - وجنوب كافو، يتواصل القتال بين قوات التجمع الكونغولي والقوات التي يقودها الضابط السابق في التجمع الكونغولي، الرائد باتريك ماسونغو. وما كان في البداية يبدو تمردا عسكريا صار الآن نزاعا على وضع ومستقبل سكان بانيامولينغي، الذين يبدون راغبين في تأكيد هويتهم الكونغولية وانفصالهم عن رواندا.

الحالة في شمال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٤ - لا تزال الحالة في شمال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية مشوبة بتوتر شديد للغاية في مقاطعة ايتوري، ولا سيما في بونيا. ولا يزال الصراع العرقي بين طائفتي هيما وليندو قائما مع تزايد الادعاءات بالقتل من كلا الطرفين في منطقة بونيا. ومُنِع المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة من دخول المنطقة للتحقق من الأرقام المختلفة المتعلقة بالقتلى والمصابين والمختفين الذين أبلغت عنهم المنظمات غير الحكومية، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية -

قتل انتقامية على الأقل، وأعمال نهب واسعة النطاق. وأوفدت البعثة أيضا دوريات عسكرية في جميع أنحاء المدينة، رافق بعضها موظفون لشؤون حقوق الإنسان.

٩ - وآوت البعثة سبعة أفراد ادعوا أن حياتهم في خطر من قوات التجمع الكونغولي. ومنذ ذلك الحين غادر ستة أشخاص منهم أماكن البعثة طوعا، بينما ما يزال السابع تحت حماية البعثة. وتعد البعثة قلقة أيضا على سلامة عدد من قادة المجتمع المدني نظرا للاتهامات المستمرة التي يوجهها إليهم التجمع الكونغولي. غير أنه لم يتسن الدخول إلى الموقع في مطار بانغوكا، حيث يقال إن عدة جثث دفنت هناك. ولم تتمكن البعثة حتى الآن من تحديد العدد المضبوط للذين لقوا حتفهم في أعمال العنف في كيسنغاني. بيد أن المعلومات المتاحة حاليا تشير إلى أن حصيلة القتلى قد تكون أكبر من الأرقام التي ثبتت حتى الآن.

١٠ - ولم تُرَق التجمع الكونغولي إجراءات البعثة في كيسنغاني خلال الاضطرابات وبعدها، فاقم رئيس التجمع، أدولف أونوسومبا، ممثلي الخاص، نامانغا نغونغوي، بالانحياز للحكومة.

١١ - وأدى تصاعد عداة التجمع الكونغولي إزاء الأمم المتحدة إلى "منع" السيد نغونغوي من جميع المناطق الواقعة تحت سيطرة التجمع الكونغولي حاليا وإلى الطرد التعسفي لثلاثة موظفين أقدمين في البعثة من كيسنغاني وغوما. وتجدد الإشارة إلى أن اندلاع العنف في كيسنغاني كان بسبب العداة الشعبي القديم للقوات الرواندية التي تحتل الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ولحفائهم المحليين. وثمة عنصر مهم آخر يتمثل في عدم قيام التجمع الكونغولي بتجريد المدينة من السلاح، رغم طلبات متكررة، عملا بقرارات مجلس الأمن، بالإضافة إلى السخط الشعبي على طرد التجمع الكونغولي من الاتفاق المبرم بين الحكومة

الأمن ضمت جميع أعضاء المجلس الخمسة عشر بزيارة منطقة البحيرات الكبرى لتقييم التنفيذ العام لاتفاق لوساكا، مع التركيز بوجه خاص على نتائج الحوار بين الأطراف الكونغولية وانسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وعقدت أيضا بعثة مجلس الأمن اجتماعا مع اللجنة السياسية في لواندا، أنغولا في ٢ أيار/مايو (ويرد نص تقرير البعثة في الوثيقة S/2002/537 و Add.1).

١٧ - وفي الفترة من ٢١ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢، قام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جون ماري غيهينو، بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة. واجتمع السيد غيهينو مع الرئيسين جوزيف كاييلا، رئيس لواندا كما اجتمع في صن سيتي مع السيد جون بييرمبا والسيد أونوسومبا زعيم حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما على التوالي، وكذلك مع الميسر المحايد للحوار بين الأطراف الكونغولية. وقام أيضا بزيارة لواندا وكمبالا للترويج لتسوية شاملة للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتم خلال زيارته اتخاذ مبادرة هامة تمثلت في بذل جهود من أجل إقناع الأطراف بإعادة فتح نهر الكونغو (انظر الفقرة ١٩ أدناه).

١٨ - وفي ١٧ أيار/مايو، وبناء على تعليماتي، عقد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام اجتماعا ضم مختلف الجهات الفاعلة الدولية المعنية، بما فيها ميسر الحوار وممثلين لمنظمة الوحدة الأفريقية، لمناقشة الخطوات التي يمكن اتخاذها في المستقبل لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورأى المشتركون في الاجتماع أن على المجتمع الدولي أن يبرهن على وحدة العمل ويبدل قصاره من أجل

كيسنغاني/حركة التحرير. وفي ٩ نيسان/أبريل، قتل عشرة جنود تابعين للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير في كمين في كانغا. وفي الأسابيع الأخيرة، أبلغ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير عن تجميع قوات الجيش الوطني الرواندي في منطقة كانيايابونغوا غير أن الجيش الوطني الرواندي ينكر الحصول على أي تعزيزات، وذكر أن الكتاب الثلاث المتواجدة هناك تلزم لمواجهة خطر الانتزها موي.

١٥ - وتتسم الحالة في شمال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية بانعدام الأمن إلى حد خطير، وانعدام السلطة السياسية الواضحة، وتواجد جيش أجنبي هو قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية التي يجب عليها الانسحاب وفقا لاتفاق لوساكا (S/1999/815)، المرفق) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة فإنها مجبرة مع ذلك على المحافظة على القانون والنظام في المناطق الواقعة تحت سيطرتها بحكم الواقع. بيد أن العناصر التابعة لهذه القوة لا تفي أحيانا بهذا الالتزام مع الحياد الضروري لا سيما في سياق النزاع الدائر بين طائفتي هيمبا وليندو. وحاولت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إشراك حكومة أوغندا والمجتمعات المحلية، بما في ذلك حركات المتمردين للحيلولة دون نشوب المزيد من الصراع وتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية.

ثالثا - أنشطة البعثة والأمم المتحدة في دعم عملية السلام

الجانب السياسي

١٦ - تخلل الفترة قيد الاستعراض نشاط دبلوماسي رفيع المستوى واهتمام مطرد من جانب المجتمع الدولي. وفي الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو قامت بعثة تابعة لمجلس

آخر. وكان ٧٩ في المائة من حالات انتهاك وقف إطلاق النار التي تم التحقيق فيها حالات لا أساس لها من الصحة. بيد أنه لم يتسن للبعثة في العديد من الحالات إجراء تحقيق بسبب عدم توفير الأطراف المعنية الضمانات الأمنية الأساسية.

٢١ - ولا تزال هناك بعض القضايا المرتبطة بفك ارتباط القوات التابعة للأطراف معلقة مثل موليرو وبويتو، وباكامبا والمواقع الأربعة التي لا تزال تسيطر عليها حركة تحرير الكونغو في الشمال الغربي انتهاكا للاتفاق. ولعل الانتهاكات الأربعة التي وقعت في الشمال الغربي صارت أقل أهمية نظرا للاتفاق الذي توصلت إليه حركة تحرير الكونغو والحكومة في صن سيتي. ولا تزال اللجنة السياسية التي من المفروض أن تنظر في المسألة في آخر اجتماع لها في ٢ أيار/مايو، لا تزال لم تتخذ قرارا بشأن مركز هذه المواقع الدفاعية الجديدة.

٢٢ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٣٩٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٩ آذار/مارس، انسحب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما من موليرو في ٢٧ آذار/مارس وعقب هذا القرار إصدار اللجنة السياسية لبلاغ بعبارات مماثلة على إثر اجتماعها الذي عقده في لوساكا في ٢٠ آذار/مارس. وبعد ذلك، قامت البعثة بزيارة ماليرو مرة كل يومين للتأكد من عدم استفادة أي طرف من الأطراف من هذا الفراغ. بيد أنه تحتم توقيف رصد البعثة للحالة في موليرو مؤقتا على إثر حادث وقع في ١٨ نيسان/أبريل عندما تعرضت طائرة هيلكوبتر تحلق من موليرو في اتجاه كالمي إلى إطلاق النار في منطقة زوغوي.

٢٣ - وطالب مجلس الأمن في قراره ١٣٩٩ (٢٠٠٢) بانسحاب قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما من بويتو. وعلى الرغم من إعلان بويتو موقعا تابعا

مساعدة الأطراف الكونغولية على مواصلة مفاوضاتها السياسية للتوصل إلى اتفاق شامل والقيام في الوقت نفسه بوضع استراتيجية متسقة لمعالجة المشاغل المشروعة للبلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما رواندا. ولتحقيق ذلك، قررت، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية والميسر المحايد، تكليف مبعوثي الخاص بمواصلة السعي إلى التوصل إلى تسوية سلمية شاملة. وسيساعد مبعوثي الخاص في المفاوضات بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية والميسر المحايد، كما سيتشاور أيضا مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في العملية.

إعادة فتح نهر الكونغو

١٩ - وقّع ممثلو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما وحركة تحرير الكونغو اتفاقا اقترحت البعثة بشأن إعادة فتح نهر الكونغو أمام الحركة التجارية. وستقوم وحدات البعثة العاملة على شاطئ النهر بمرافقة القوافل الأولى من أجل بناء الثقة وتوفير الأمن. وينفذ الأطراف والمنظمات التجارية المعنية حاليا هذا الاتفاق الحاسم.

الجانب العسكري

٢٠ - على الرغم من شدة تقلب الحالة في بعض أجزاء البلد، تواصل البعثة تنفيذ الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة من عملية نشرها، كما تنفذ مهام المرحلة الثانية المتعلقة بالرصد والتحقق من المواقع الدفاعية الجديدة. وتضم حاليا البعثة ٩٥ فريقا من أفرقة المراقبين العسكريين المنشورين في ٥٦ موقعا مختلفا. وهناك ٣٧ فريقا منتقلا من هذه الأفرقة يقوم بإجراء تحقيقات في انتهاكات وقف إطلاق النار التي يدعيها الطرفان. وفي منتصف حزيران/يونيه انتهت البعثة من إجراء تحقيقات في ١١٠ انتهاكات لوقف إطلاق النار من جملة ٢٩٩ انتهاكا أُبلغت إليها، ويجري التحقيق في ٦٢ انتهاكا

من إيكيلابا. وقتل في هذا الحادث ضابط جزائري برتبة مقدم وأصيب ضابط هندي برتبة رائد. وتم إنشاء مجلس للتحقيق في المسألة. وتوفّر سرية الهندسة من أوروغواي، المتمركزة في كيسنغاني، اختصاصيين في إزالة الألغام دعماً لهذا التحقيق. وفي هذه المرحلة ليس هناك دليل يشير إلى أن هذا الحادث كان هجوماً متعمداً ضد البعثة. بيد أنه تم إنذار جميع أفرقة المراقبين العسكريين والأفراد التابعين للبعثة بتوخي الحذر الشديد بما يتعلق بخطر الألغام، لا سيما في المناطق التي يزداد فيها التوتر. وفي غضون ذلك، تقوم البعثة بتعزيز برنامجها في مجال التوعية بخطر الألغام.

٢٧ - وثمة مشكلة هامة تواجه البعثة في الإعداد للمهمة الرئيسية للمرحلة الثالثة، أي تيسير عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادةها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، هي الافتقار إلى قوة قادرة على القيام بهذه المهمة الصعبة. وتعتمد استراتيجية البعثة على تهيئة مناخ من الثقة والأمن في شرقي البلد، مما يستلزم نشر فرقة قوية. ومع استمرار الافتقار إلى بلد على استعداد لتقديم قوة لديها القدرة اللازمة، ستظل المرحلة الثالثة من نشر البعثة معوقة في الوقت الحالي.

٢٨ - وقد ذكرت في تقريرتي السابق (S/2002/169)، الفقرة (٤٧)، بزيادة قدرها ٨٥٠ فرداً لعدد الأفراد العسكريين للقيام بعمليات الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة بنجاح. وبعد مزيد من المراجعة، يمكنني أن أفيدكم الآن أن الزيادة المنتظرة تصل إلى ٤٠٠ فرد فقط من الأفراد العسكريين المطلوبين للقيام بالمهام الرئيسية في كيسنغاني وكيندو. وقد تحقق الوفرة في عدد أفراد القوة نتيجة تغير الظروف: فلم تعد هناك حاجة إلى وحدة حراسة في غوما أو وحدة من مهندسي السكك الحديدية العسكريين لتجديد جزء الخط الحديدي بين كيسنغاني وكيندو (الوصلة ك - ٢). غير أنه

للقوات المسلحة الكونغولية (لا يسمح بتواجد الشرطة والإدارة الحكوميتين فيها) حافظ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على وجود إدارة مدنية وقوة للشرطة في المدينة. وفي منتصف أيار/مايو، فرّ الجزء الأكبر من الشرطة التابعة للتجمع، وانتقل العديد منهم بعد ذلك إلى القوات المسلحة الكونغولية. وعلى الرغم من تواجد بعض أفراد الشرطة التابعين للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما مجدداً، فإن الحالة في المدينة لا تزال غير مستقرة.

٢٤ - وفي باكامبا/تشيكوندي، لا تزال القوات المسلحة الكونغولية لم تخل بعد المدينة التي تقع تحت سيطرة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما وفقاً لخطة فض الاشتباك، وذلك على الرغم من التزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالامتنال للخطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٢٥ - ونظراً لاستمرار توافد فرقة المشاة من أوروغواي إلى كيسنغاني، والذي سينتهي في منتصف حزيران/يونيه، سيبلغ قوام البعثة نحو ١٥٠ فرداً في المدينة وستضعف البعثة نشاطها المكثف بالفعل في مجال الدوريات وبناء القدرات. وكما طلب ذلك مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2002/17)، تنظر البعثة في إجراء توسع إضافي مؤقت لزيادة عدد أفرادها إلى ما فوق ١٥٠ فرداً في كيسنغاني. وهذه الزيادة، ينبغي أن تتوازن، إذا ما نفذت مع قدرة الهياكل الأساسية القائمة في كيسنغاني على دعم نشر الأمم المتحدة. وعلى أية حال، فإن البعثة تعترم المحافظة ضمن ولايتها وقدراتها على وجود عسكري نشط وتواجد أوسع نطاقاً لمراقبيها العسكريين في مواقع التوتر في المدينة وإجراء المزيد من الدوريات المكثفة.

٢٦ - وفي ١٤ أيار/مايو، انفجر لغم مضاد للدبابات تحت مركبة تنقل مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة بالقرب

٣٢ - وقبيل وصول بعثة مجلس الأمن بفترة وجيزة، تسلمت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الحكومة في كامينا ما يربو على ١٠٠٠ قطعة سلاح، معظمها أسلحة خفيفة، ذكر أن مقاتلي كامينا قاموا بتسليمها. ونقلت تلك الأسلحة إلى كينشاسا حيث جرت مراسم تدميرها بحضور بعثة مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (انظر S/2002/537، الفقرة ١٨). غير أن الجهود المبذولة لتيسير إعادة المقاتلين إلى وطنهم في نهاية المطاف عن طريق تنظيم زيارة لبناء الثقة تقوم بها مجموعة صغيرة من المقاتلين السابقين إلى كيغالي أثناء زيارة بعثة مجلس الأمن لم تكلل بالنجاح. وتواصل بعثة الأمم المتحدة العمل مع حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، فضلا عن اللجنة العسكرية المشتركة، بغية الترتيب لتلك الزيارة أو، عوضا عنها، زيارة يقوم بها مسؤولون روانديون إلى كامينا.

٣٣ - وفي أوائل أيار/مايو ٢٠٠٢، أوفدت فرقة تابعة لبعثة الأمم المتحدة للإعداد لإنشاء مكاتب نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج في ماسيسي وواليكالي وشابوندا وغوما وبوكافو. غير أنه لم يمكنها سوى زيارة غوما وبوكافو نظرا لعدم توفر ضمانات للأمن. وستتم زيارة الأماكن الأخرى عندما تتوفر ضمانات كافية للأمن. وفي هذا الصدد، وجه الاهتمام إلى ماسيسي عندما سعت إحدى فرق نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج لإقامة اتصال مع جماعة أشيع رغبتها في العودة إلى رواندا. ومرة أخرى، حال انعدام الأمن وعدم توفر المعلومات الكافية دون ذلك. وفي ١ حزيران/يونيه، طلب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما إلى مسؤولة مدينة كبيرة في بعثة الأمم المتحدة مغادرة غوما لعدم رضائه عن اتصالاتها مع الجماعات المسلحة حول ماسيسي. ورغم الصعوبات، تواصل بعثة الأمم المتحدة القيام بولايتها وتقييم اتصالات

لتنفيذ عمليات المرحلة الثالثة تنفيذا تاما تلزم، كما أشرت في تقرير التاسع عن البعثة (S/2001/970)، زيادة كبيرة في عدد الأفراد العسكريين في الوقت المناسب.

٢٩ - وتجري حاليا الاستعدادات لاستقبال القوة الأمامية في كيندو. وبحلول منتصف حزيران/يونيه سيكون ٤٠٠ من أفراد البعثة قد تمركزوا في كيندو، بما في ذلك سرية مشاة ميكانيكية أوروغوية، بالإضافة إلى قوام السرية الهندسية الأوروغوية. ويسير إنشاء قاعدة الإعداد المتقدمة الخاصة بالبعثة قداما على نحو مُرض.

نزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادةها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها

٣٠ - طلب مجلس الأمن إلى البعثة بموجب بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/5)، أن تجري تقييما أوليا لعدد أفراد الجماعات المسلحة الرواندية (المقاتلون السابقون في القوات المسلحة الرواندية وميليشيا انتراهاموي) الموجودين في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدم التقرير الذي أعدته البعثة استجابة لهذا الطلب (S/2002/341) معلومات عن عدد أفراد تسع جماعات مسلحة أدرجت أسماؤها في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وعن مواقعها وتسليحها، وكذلك معلومات عن ميليشيا الماي ماي. ولا يزال هذا التقييم الأولي قيد التنقيح.

٣١ - وقد أوردت في تقرير العاشر الخطوات التي اتخذتها البعثة لنزع سلاح حوالي ١٩٨١ مقاتلا روانديا وتسريحهم وإعادةهم إلى الوطن بعد أن أجرت مقابلات فردية معهم وقامت باختبارهم وفرزهم في كامينا (مقاطعة كاتانغا) (S/2002/169، الفقرات ٦١-٦٣). وأوفدت البعثة فرق نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج إلى كامينا عدة مرات، بمشاركة الحكومة واللجنة العسكرية المشتركة، لحسم هذه المسألة.

المخترفين لأجل حمايتها من النفوذ السياسي غير المرغوب، وتأکید طابعها المدني غير العسكري.

الإعلام

٣٧ - بدأت إذاعة أو كابي البث الإذاعي في كينشاسا وغوما وكيسنغاني في آن واحد في ٢٥ شباط/فبراير، كما بدأت البث على الهواء في كاليبي. وأضيف الإرسال على الموجة القصيرة لتغطية الأنحاء المنعزلة من البلد، ومن المقرر افتتاح استوديوهات في أماكن أخرى عما قريب. ومن أجل توفير خدمة إذاعية تلائم الفئات اللغوية الرئيسية، تذاغ برامج معدة محليا باللغات المحلية في فترات الذروة من الاستوديوهات الإقليمية. وتقدم البرامج اليومية التي تذيئها الحطة على الهواء مباشرة من "صن سيبي" إلى الشعب الكونغولي تغطية مباشرة لوقائع الحوار بين الأطراف الكونغولية.

٣٨ - ورغم التعليقات الإيجابية للغاية التي وردت من عامة الجمهور تعرضت إذاعة أو كابي أيضا للنقد، لا سيما من سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في كيسنغاني وكاليبي وغوما، لتغطيتها للأحداث الجارية. واهتمت سلطات التجمع محطة الإذاعة بالدعاية العدائية ضد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، ورواندا والأهالي المنحدرين من أصل رواندي.

٣٩ - ويجري حاليا استعراض الاستراتيجية الإعلامية لبعثة الأمم المتحدة في تنسيق وثيق مع العناصر الأخرى للبعثة. وهدف الاستراتيجية هو العمل على كفالة إيجاد فهم أفضل بين صفوف الشعب الكونغولي لأنشطة البعثة. كما وضعت إذاعة أو كابي تحت تصرف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك تواصل بعثة الأمم المتحدة البقاء على اتصال بالصحافة المحلية والدولية، بما في ذلك بواسطة الإحاطات

وتجمع معلومات عن الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الشرطة المدنية

٣٤ - أتمت مجموعة تخطيط الشرطة المدنية المؤلفة من ١٥ ضابطا تكليفها الأولي، وهو إجراء تقييم للشرطة الوطنية الكونغولية ككل وتقديم توصيات إلى مجلس الأمن. وتبين من ذلك التقييم أن هناك مشاكل كبيرة تواجه عملية حفظ الأمن في أنحاء البلد تعوق بسط سيادة القانون. وقد تعطل تنفيذ البرنامج التدريبي التجريبي الذي كان سيستخدم في كيسنغاني؛ غير أنه عقب صدور البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/17)، بدأت بعثة الأمم المتحدة التحضير لبدء التدريب في تموز/يوليه وهو الموعد الذي ينتظر أن يبدأ فيه وصول ٨٥ من أفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة.

٣٥ - والشرطة الوطنية الكونغولية، سواء في كيسنغاني أو في عموم البلد، بحاجة إلى التحسين من حيث التدريب والمعدات والأماكن، وكذلك بالنسبة للمسلح والمهارات اللازمة للقيام بحفظ الأمن بطريقة ديمقراطية. وإنني أحث الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على المساهمة بسخاء في هذا المسعى الهام. ولكي يمكن للشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة أن تساعد في التدريب، سيكون من اللازم أيضا استطلاع إمكانية إنشاء صندوق استئماني يمكن للمانحين تقديم المساهمات المطلوبة عن طريقه.

٣٦ - ومن اللازم أيضا، بالإضافة إلى توفير المعدات والتدريب الفني الأساسي للشرطة، كفالة أن تبدي قوة الشرطة، لا سيما نظرا إلى الأحداث الأخيرة في كيسنغاني، الالتزام بحقوق الإنسان وسيادة القانون ومبادئ حفظ الأمن في مجتمع ديمقراطي، لكي تكسب ثقة السكان المحليين. ويقدر المستطاع، يتعين أن تتكون قوة الشرطة من الأفراد

٤٢ - وفي ضوء الحالة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وولاية البعثة، يولي القسم المعني بحقوق الإنسان فيها اهتماما خاصا لانتهاكات حقوق الإنسان المتمثلة في حالات الإبعاد القسري وحالات الاختفاء وعمليات القتل المستهدفة وعمليات الإعدام بدون محاكمة وحالات الاغتصاب والتعذيب والمجازر التي ترتكب فيما بين الجماعات الإثنية والاعتقالات التعسفية وتدمير الممتلكات ومسائل الإفلات من حكم القانون. وقد اضطلع مسؤولو حقوق الإنسان بدور محوري في التحقيقات التي أجرتها البعثة في كيسنغاني في أعقاب أحداث ١٤ أيار/مايو.

٤٣ - ويجري قسم حقوق الإنسان التابع للبعثة والعملية الميدانية فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الكونغو زيارات مشتركة إلى السجون ومراكز الاحتجاز ويقوم بالتدخل لدى السلطات سعيا من أجل تحسين ظروف السجون. وعمل في بعض الأحيان على الإفراج عن المحتجزين والناشطين في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، قامت البعثة بتزويد مسؤولي إنفاذ القانون بالصكوك القانونية ووثائق المعاهدات ذات الصلة التي تنظم الأنشطة المتصلة بإقامة العدل وبحقوق المتهمين. ويشارك القسم أيضا بنشاط في مداورات اللجنة الخاصة بشأن إلغاء المحكمة العسكرية ويحضر محاكمات من يُزعم أنهم قتلوا الرئيس لوران - ديزيريه كابيلا.

حماية الأطفال

٤٤ - أدت حالات التشرد التي أعقبت انفجار بركان نييراغونغو في كانون الثاني/يناير إلى انفصال ٧٠٠ طفل عن أسرهم. وقد تمكنت لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة "إنقاذوا الأطفال" وغيرها من المنظمات، حتى الآن من إعادة ٥٠٠ طفل من هؤلاء إلى أسرهم. وبعد تدخل البعثة، تمكنت لجنة الصليب الأحمر أيضا من إعادة ٢٥ طفلا إلى أسرهم، وكانوا

المنتظمة، وهي بصدد تكثيف أنشطة التوعية الأخرى التي من قبيل إصدار المنشورات وتنظيم عروض مسرحية للفرق المسرحية المحلية وإعداد برامج فيديو إعلامية باللغات المحلية. وبدأ تشغيل موقع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الشبكة العالمية (www.monuc.org) في ٣١ أيار/مايو كنشاط قيد التنفيذ.

حقوق الإنسان

٤٥ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية مدعاة قلق بالغ، ففي الجزء الشرقي، تستمر انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بمختلف الصراعات: كالصراع بين جماعتي هيمبا وليندو، وبين بنيامولينغي وقوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما الموالية لرواندا، وبين الماي ماي والتجمع الكونغولي - غوما والجيش الشعبي الرواندي. وتشمل انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق التي تحت سيطرة الحكومة والتي يسيطر عليها المتمردون على السواء، إزعاج الشرطة، واحتجاز الناشطين في مجال حقوق الإنسان والصحفيين للتعبير عن رأيهم بشأن المسائل السياسية، ومهاجمة مساكن أعضاء المعارضة السياسية. وتؤكد الأنباء استعمال التعذيب في بعض مراكز الاحتجاز. وتشيع في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك داخل السجون، أعمال العنف والإيذاء ضد المرأة.

٤٦ - ويقدم قسم حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة التوجيه الموضوعي للمنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في ميدان حقوق الإنسان ويقوم بمساعدتها على إعداد التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان. وتقدم البعثة التوجيه بصفة خاصة للناشطين في مجال حقوق الإنسان بشأن رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، إلى جانب تقييم البيانات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتصلة بالتطورات في مجال سيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الجبهة الأمامية. ولم تتخذ السلطات المحلية لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية أي خطوات لمنع القيام بعمليات تجنيد جديدة للأطفال أو إعادة تجنيدهم.

قضايا المرأة

٤٨ - تقوم وحدة شؤون المرأة في البعثة بتحديد دورها واستراتيجياتها ونشر المعلومات بهذا الشأن على موظفي البعثة. وقد وضعت استراتيجيات فيما يتعلق بموظفي البعثة تهدف إلى اكتساب فهم مشترك فيما يتعلق بقضايا الجنسين وبتعميم مراعاة منظور نوع الجنس وغير ذلك من المسائل المتصلة بقضايا الجنسين. والهدف من هذه الاستراتيجيات هو زيادة الإحساس بضرورة مشاركة كلا الجنسين في صنع القرارات على جميع المستويات. وقد شاركت وحدة شؤون الجنسين في أربع دورات تدريبية للمراقبين العسكريين، وفي أنشطة نظمت لصالح محاربين قدامى من كامينا.

الأنشطة الإنسانية

٤٩ - لا تزال الجهود المبذولة لحل المشاكل الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه عقبات جراء انعدام الأمن والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، والافتقار إلى خدمات النقل الملائمة، والأعداد الكبيرة من المشردين داخليا من السكان، والأوبئة المتكررة، والمشاكل الضخمة في مجالي التغذية والصحة، وذلك ضمن السياق العام للعنف والحرب الأهلية. ومما يزيد في الصعوبات التي تواجهها في محاولة الوصول إلى السكان المحتاجين، حجم البلد الهائل وعمليات الإجلاء المتكررة لموظفي الشؤون الإنسانية لأسباب أمنية. وقد تم خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل تنظيم سبع عمليات إجلاء من كيفو الشمالية والجنوبية وكاتانغا لأفرقة دولية تعمل في مجال الشؤون الإنسانية. ونتيجة لذلك، لم تتسن بما فيه الكفاية السيطرة على انتشار الكوليرا في

قد ظلوا تحت رعاية رئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما منذ انفجار البركان.

٤٥ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت عمليات الإعداد لتسريح الجنود الأطفال اكتساب قوة دافعة. وواصلت الحكومة وضع خطط لتسريح جميع الجنود الأطفال من القوات المسلحة الكونغولية. وقدمت خدمات المشورة للجنود الأطفال الذين تم تسريحهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ويبلغ عددهم ٢٨٠ طفلا. وأرسل بعضهم إلى المدارس في حين تلقى الأطفال الأكبر سنا تدريبا لاكتساب بعض المهارات. وأعيد عدد من هؤلاء الأطفال إلى أسرهم. وتعتزم الحكومة القيام، في الأشهر المقبلة، بتسريح قرابة ٢٠٠ من الأطفال الجنود. بيد أن معظم الأطفال الذين يفترض أنهم قد سرحوا لا يزالون في معسكرات ينتظرون إعادةهم إلى أسرهم.

٤٦ - وعلى الرغم من أن سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما وافقت على تسريح نحو ٦٥٠ ٢ طفلا، فقد بدرت منها إشارات متضاربة فيما يتعلق بترع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ومن بين ٣٥٠ طفلا من المجندين الذين يتلقون حاليا التدريب في معسكر موشاكي للتدريب العسكري، تشير التقارير إلى أن ١٠٠ منهم تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة. علاوة على ذلك، لا يزال تجنيد الأطفال مستمرا، لا سيما من جانب قوات الدفاع المحلية. وينتهي المطاف هؤلاء الأطفال بالانضمام إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما.

٤٧ - لا تزال حالة الأطفال في بونيا الواقعة في محافظة إيتوري وحولها محفوفة بالمخاطر. وكان التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما في كيسانغاني - حركة التحرير قد قام بتجنيد ٤١ طفلا من بين الجنود الأطفال الذين تم تسريحهم ويبلغ عددهم ١٦٥ طفلا، في حين قتل ثمانية من هؤلاء على

المحلية التي ينتشر فيها مراقبون عسكريون أو وحدات، يتيح وجود البعثة للسكان أن يعودوا إلى ديارهم وللمزارعين أن يستأنفوا عملهم في الزراعة. ويقوم موظفو البعثة أيضا بتوجيه الانتباه إلى حالات الطوارئ الإنسانية في المناطق البعيدة ويقدمون تسهيلات لتقديم دعم في مجال النقل والإمداد، بما في ذلك تقديم خدمات طائرات البعثة.

العمليات المتعلقة بالألغام

٥٣ - في شباط/فبراير، بدأت دائرة العمليات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام نشر خبراء في مجال العمليات المتعلقة بالألغام بهدف إنشاء مركز تنسيق لهذه العمليات في كينشاسا، حيث بدئ بإنشاء مكتب إقليمي واحد في كيسانغاني. وعلى الرغم من أن الهدف الأسمى للمركز هو وضع خطة عامة للعمليات المتعلقة بالألغام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن أحد الأهداف الأساسية والفورية له يتمثل في كفالة ألا تقف مشاكل الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة عقبة أمام تنفيذ أهداف البعثة. وسيقدم المركز المساعدة للبعثة في تنفيذ عمليات عاجلة في مجال المسح وإزالة الألغام في المناطق التي يُشتبه في وجود ألغام فيها، وهو أمر يمكن أن يشكل خطرا على مواصلة انتشار البعثة أو تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وفي أعقاب حادث الألغام الأخير الذي وقع في إكيلا، اتجهت أولويات المركز إلى تزويد موظفي البعثة، وبوجه خاص المراقبين العسكريين، بالتدريب الملائم في هذا الصدد. وقد بدأ المركز أيضا بوضع نظام موثوق للمعلومات في مجال الألغام والأجهزة غير المنفجرة، وهو بصدد إنشاء آلية اتصال وتنسيق تنتظم جميع الجهات الفاعلة في مجال العمليات المتعلقة بالألغام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

محافظة كاتانغا الشمالية؛ فخلال الربع الأول من عام ٢٠٠٢، أُبلغ عن وقوع ٨ ٥٧٩ حالة وعن ٥٧٩ وفاة.

٥٠ - وعلى الرغم من ذلك، أُحرز بعض التقدم. فقد قامت عدة جهات مانحة ثنائية، ومنظمات غير حكومية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، والبعثة، بتنظيم قافلة إنسانية في نيسان/أبريل - أيار/مايو على نهر الكونغو. وهذه القافلة المكونة من ستة قوارب تحمل على متنها ٢٠٠ طن من المواد الغذائية وغير الغذائية (السكر والملح والمواد الدراسية والملابس والأسمت ومواد لمعالجة المياه ومواد تشييد، وما إلى ذلك)، وستعود إلى كينشاسا محملة بـ ٥٠٠ طن من المواد الغذائية لتوزيعها في كينشاسا. وضمن الجهود الرامية إلى إصلاح هياكل النقل الأساسية في البلد، عُقدت محادثات في كيندو في نيسان/أبريل، بين مديري الشركة الوطنية للسكك الحديدية في محافظتي كاتانغا ومانبيما وقدم لها التسهيلات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة. وكان الهدف من المحادثات هو مناقشة إمكانية إعادة فتح شبكة خطوط السكك الحديدية في الجزء الجنوبي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥١ - ويشكل انخفاض مستوى التمويل الذي ورد ضمن إطار عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٢ عقبة خطيرة أمام تحقيق أهداف المجتمع الإنساني. فمن أصل المبلغ المطلوب والبالغ ١٩٤ مليون دولار، لم يُعلن سوى عن تقديم ٤٢ مليون دولار (٢١ في المائة) حتى الآن. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي أبدى سخاء جماً في استجابته جراء انفجار نيرانغونغو في غوما في كانون الثاني/يناير، فإن ثمة حاجة عاجلة إلى التبرعات لتمويل الأنشطة المحددة في النداء الموحد.

٥٢ - ولا يزال لوجود البعثة وأنشطتها أثر إيجابي على الحالة الإنسانية في أجزاء كثيرة من البلد. ففي المجتمعات

المشاريع السريعة الأثر

عن طريق البحر إلى دار السلام ومنها تنقل عن طريق الجو إلى أقرب موقع من مواقع عمليات القوات في شرق البلد. وحتى الوقت الحاضر، استقبلت البعثة سفينتين قادمتين من برينديزي إلى ليرفيل ومتادي تحملان معدات مملوكة للأمم المتحدة وسفينتين في دار السلام تحملان معدات مملوكة للوحدات. وتنفذ عمليات نشر الوحدات وتناوبها عن طريق رحلات جوية استراتيجية لنقل الجنود مباشرة إلى أقرب موقع ممكن من مناطق نشرهم بغية الالتزام بالمواعيد الزمنية للعمليات ولأغراض تحقيق الفعالية من حيث التكلفة.

٥٧ - كذلك تلجأ البعثة بصورة مطردة، إلى استخدام الأتار في نقل البضائع والوقود داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف الحد من التكاليف. وقد تم تشغيل أو إرسال ما مجموعه ١٢ صندل بضائع و ٩ صنادل لنقل الوقود في الفترة من كانون الثاني/يناير حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٢. إلى جانب ذلك، وبفضل القيام بصورة تدريجية بإنشاء محطات مملوكة للوحدات لتنقية المياه ومحطات لتنقية المياه وتعبئتها، قدمتها الأمم المتحدة، في مواقع مختلفة داخل منطقة البعثة، استطاعت البعثة إلغاء عمليات الشراء الدولية لمياه الشرب المعبأة، مخفضة بذلك تكاليف النقل وغيرها من التكاليف.

٥٨ - وبدأت البعثة الاستعدادات في مجال النقل والإمداد للمرحلة الثالثة، وتقوم تدريجياً بنشر مواردها البشرية ومواردها من المواد من المواقع التي تنخفض درجتها في قائمة الأولويات في الوقت الحاضر إلى مواقع في الشرق.

٥٩ - ولا تزال العمليات الجوية أكثر عمليات الدعم أهمية وأشدّها تعرضاً للمخاطر. وتعتمد البعثة، هي ومنظمة الطيران المدني الدولي، وضع برنامج لتحسين السلامة الجوية وقدرات المطارات الهامة. ولتحقيق هذا الهدف، تستعين البعثة أيضاً

٥٤ - أسهمت المشاريع السريعة الأثر التي بدأها البعثة إسهاماً كبيراً في عملية بناء السلام وساعدت في تحسين حياة السكان. ففي أيار/مايو ٢٠٠٢، كان ما مجموعه ٥٧ مشروعاً بلغت تكلفتها الإجمالية ٦٨٥ ٠٠٠ دولار قد بلغت مراحل مختلفة من التنفيذ. ويجري تنفيذ نحو ٤٠ في المائة من هذه المشاريع في مناطق تقع تحت سيطرة الحكومة، في حين ينفذ الباقي في مناطق تسيطر عليها المعارضة المسلحة. ومن بين المشاريع الهامة إصلاح الجسور والطرق والمدارس والمستشفيات وتزويد المدارس باللوازم الطبية، وتوفير الوقود لقوافل القوارب الإنسانية الثلاث، وإعادة إمدادات الكهرباء والمياه، وتشبيد وإصلاح أماكن إيواء المشردين داخلياً.

رابعا - أنشطة النقل والإمداد

٥٥ - ورد في تقرير العاشر، أن البعثة تشكل أكبر تحد في تاريخ عمليات حفظ السلام، التي تضطلع الأمم المتحدة، من حيث النقل والإمداد (S/2002/169، الفقرة ٥٣).

٥٦ - على أن البعثة، في جهود اتسمت بالتقشف، استطاعت تحسين طرق إمدادها الاستراتيجية وتتسلم الآن معظم معادها وموادها عن طريق البحر من قاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي بإيطاليا، عن طريق ميناء متادي الواقع على الساحل الغربي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتم بعد ذلك نقل البضائع عبر الطرق البرية إلى كينشاسا لتتنقل بعد ذلك على مراكب إلى المواقع التي يمكن الوصول إليها عبر الطرق النهرية. وبالنسبة للمعدات الثقيلة والحساسة التي يمكن أن تتعرض للخطر جراء أحوال الطرق السيئة، فيتم إنزالها في ليرفيل، لتتنقل منها بعد ذلك عن طريق الجو مباشرة إلى مواقعها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجري أيضاً شحن المعدات المملوكة للوحدات

أن يكون خيار ممر النقل الذي يجمع بين الطريق البري والنهر فعالاً من حيث التكلفة بعد سنتين أو ثلاث سنوات من استكمال المشروع. وهذا بالطبع يستند إلى الافتراض بعدم وجود مخاطر أمنية خلال هذه الفترة. غير أن الأمانة العامة ستواصل السعي لإيجاد حل عن طريق المانحين الثنائيين ووكالات الأمم المتحدة المشتركة في هذا المشروع بسبب فائدته من حيث إعادة تأهيل جمهورية الكونغو الديمقراطية وتميئتها على المدى الطويل.

خامساً - الجوانب المالية

٦٢ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٥٦/٢٥٢ بآء المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢ مبلغاً قدره ٥٦,٨ مليون دولار للبعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بالإضافة إلى مبلغ ٣٩٣,٢ مليون دولار للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢. وميزانية البعثة التي تمت الموافقة عليها للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والمعرضة في الوقت الراهن على الجمعية العامة تبلغ ٥٨١,٩ مليون دولار انظر A/56/897 و A/56/887/Add.11، إذا حدث أن مدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ١٢ شهراً أخرى (انظر الفقرة ٧٥ أدناه).

٦٣ - ومنذ إنشاء الصندوق الاستثماري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وردت تبرعات تبلغ ١.١ مليون دولار، أذن حتى الآن بإنفاق مبلغ ٠,٩ مليون دولار منها.

٦٤ - وتبلغ الاشتراكات المقررة غير المسددة حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢ للحساب الخاص للبعثة ١٠٢,٨ مليون دولار. ويبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة

بمصادر خارجية لتنفيذ أنشطة الدعم التي تقدمها في مجال خدمات المطارات.

٦٠ - وفي الفترة التي تلت الانفجار البركاني الذي حدث في ١٧ كانون الثاني/يناير، اضطرت البعثة إلى إغلاق قاعدتها للنقل والإمداد في غوما. غير أن البعثة لا تزال تقدم دعماً محدوداً في مجال النقل والإمداد إلى الوكالات الإنسانية في غوما. وتواصل البعثة أيضاً دعم مكتب الميسر المحايد واللجنة العسكرية المشتركة وبعض وكالات الأمم المتحدة، فضلاً عن حملة التحصين ضد شلل الأطفال التي تنفذ في جميع أنحاء البلد والفحوصات الطبية التي تجري في المدارس الوطنية. وجدير بالذكر أن الافتقار إلى المرافق الطبية الملائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يمثل مشكلة في هذا الصدد. وتضطر البعثة إلى استخدام مستشفيات في جنوب أفريقيا وكينيا للقيام بعمليات الإجلاء الطبي.

٦١ - وعرضت في تقرير العاشر الميزة المحتملة المتأتمية للبعثة من استخدام ممر النقل بين كيسانغاني وكيندو (الوصلة ك ٢) في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتزويد كيندو بالمعدات والوقود (المرجع نفسه، الفقرة ٥٤). وأكملت إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية دراسة عن وصلة ك ٢ والاستثمارات المالية المنطوية على ذلك. ووفقاً لهذه الدراسة، التي اتضح فيها أن الجزء المتعلق بالخط الحديدي سيكون مكلفاً للغاية، ستستغرق عملية إكمال الإصلاحات وبناء ذلك الجزء البري من ممر النقل مدة تصل إلى سنتين. كما أن مسألة صيانة الطريق عند بدء استخدامه ما زالت غير محلولة. والدراسة الأولية التي أجرتها البعثة عن فعالية تكلفة استخدام خيار الطريق/النهر تشير إلى أن الاستثمارات الرأسمالية في شاحنات الوقود ستحتاج إلى سنتين آخرين قبل أن يصبح هذا الخيار فعالاً من حيث التكلفة أكثر من خيار تزويد إمدادات الوقود عن طريق الجو. وعليه، من وجهة نظر لوجستية بحتة، يجوز

الإنسان. وما زالت أغلبية كبيرة من الكونغوليين تعاني من آثار الحرب والجوع والفقر والأمراض وعدم إمكانية الحصول على المياه النقية، ومن ظروف معيشة غير مواتية. وقد تشرد مئات الآلاف بسبب الصراع وانعدام الأمن.

٦٧ - وأعرب بشدة عن استيائي للعنف الذي اجتاح مرة أخرى مدينة كيسانغاني في الأسابيع القليلة الماضية. ولم يتم بعد نزع سلاح مدينة كيسانغاني خلافاً للتعهد الذي قطعته على نفسها قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، واستمراراً لانتهاك قرارات مجلس الأمن. ومما يستحق الإدانة النداءات الموجهة لارتكاب أعمال عنف ضد مجموعات إثنية معينة بالإضافة إلى ما أشارت إليه التقارير من أعمال انتقامية موجهة ضد المدنيين غير المسلحين وضباط الجيش والشرطة. وسوف تقدم البعثة مساعدتها، وستواصل بذل الجهود مع مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لجمع معلومات عن الأحداث التي بدأت في ١٤ أيار/مايو. ومن الأساسي للغاية أن تسهل السلطات المحلية إجراء هذه التحقيقات. وبالإضافة إلى ذلك، أكرر ندائي إلى زعماء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما لترع سلاح مدينة كيسانغاني دون مزيد من التأخير. ويؤمل أن يساعد بدء البعثة بتدريب الشرطة في كيسانغاني بالإضافة إلى ازدياد الدوريات التي تقوم بها على عودة حالة المدينة إلى طبيعتها. وسوف تنظر الأمانة العامة في إمكانية زيادة توسيع برنامج تدريب الشرطة ليشمل مناطق رئيسية أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويعتمد ذلك على التقدم المحرز في تدريب الشرطة في كيسانغاني، وسوف تقدم الأمانة العامة التوصيات الملائمة إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب.

٦٨ - وأثني أنا والمجتمع الدولي على السير كيتوميلي ماسيري، وهو الميسر المحايد للحوار بين الفصائل الكونغولية، على النجاح الذي أحرزه حتى الآن في جمع ممثلي بلد كبير

لجميع عمليات حفظ السلام حتى هذا التاريخ ما مقداره ١ ٤٠٩ مليون دولار.

سادسا - ملاحظات

٦٥ - حدثت تطورات هامة كثيرة خلال السنة الماضية من الولاية الراهنة للبعثة وكانت مدعاة للسرور. وقد استمرت حالة وقف إطلاق النار بصفة عامة على امتداد خط المواجهة السابق بأكمله. وأجرى الممثلون الكونغوليون حواراً بشأن حكم بلدهم، وحققوا قدراً كبيراً من الاتفاق حول عدة مسائل هامة. ووقعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحركة تحرير الكونغو، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما اتفاقاً بشأن إعادة فتح نهر الكونغو للملاحة بغية إعادة إنعاش الحركة التجارية. وقد تم سحب عدد كبير من القوات الأجنبية، بما في ذلك القوات الناميبية بأكملها. وسلّم ١ ٩٨١ مقاتلاً رواندياً أسلحتهم في كامينا، وتم فيما بعد تدميرها علناً، ووافقوا من حيث المبدأ على تسريحهم. وزادت البعثة قوامها العسكري فوصل إلى أكثر من ٣ ٨٠٠ فرد مثلما زادت عدد المراقبين العسكريين، علماً بأن عدداً كبيراً منهم مقره في كيسانغاني. والاستعدادات جارية في كيندو لنشر فرقة العمل الأمامية التابعة للبعثة.

٦٦ - ومع ذلك، ما زالت هناك صعوبات كبيرة. فالقتال اشتد في الشرق، وانطوى إلى حد كبير على اشتباكات بين المجموعات المسلحة التي لم توقع على اتفاق لوساكا، ومنها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما والجيش الشعبي الرواندي. وفي حين أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في صن سبتي خطوة هامة إلا أن عناصره لم تكتمل بعد. ولهذا قررت تعيين مبعوث خاص لمساعدة الأطراف. فما زالت هناك مناقشات جارية بين حكومتَي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا حول المسائل الأمنية التي تشغل كلا منهما. وهناك انتهاكات خطيرة مستمرة لحقوق

المعنية مدعوة إلى الإسراع في اتخاذ الترتيبات اللازمة لإعادة فتح النهر للملاحة.

٧١ - وسبق لمجلس الأمن أن قرر في قراره ١٢٩١ (٢٠٠٠) أنه يجوز للبعثة أن تتخذ الإجراءات الضرورية في مناطق انتشار كتائب المشاة التابعة لها كما تراه مناسباً وفي حدود قدراتها لحماية المدنيين الذين يحقد بهم تهديد بالعنف الجسدي. وفي حين أن البعثة ستبذل قصارى جهدها، إلا أنه تعوزها إمكانية توفير حماية واسعة للمدنيين بصفة عامة. وعلى الرغم من نشر قوات إضافية للبعثة في كيسانغاني، وهي نقطة انطلاق لنشر قوات أخرى فيما بعد في كيندو، تواجه البعثة معضلة كبيرة بما أن الجمهور سيتوقع من البعثة أن توفر الحماية للمدنيين الذين يحقد بهم تهديد بالعنف الجسدي. غير أن قوات البعثة المنتشرة في الوقت الراهن في جمهورية الكونغو الديمقراطية غير مزودة بالمعدات وغير مدربة وغير مشكّلة على نحو يسمح لها بالتدخل بسرعة من أجل مساعدة هؤلاء الذين بحاجة إلى هذه الحماية.

٧٢ - وإذا كان للبعثة أن تتخذ الخطوات اللازمة لتمكينها من القيام بصورة فعالة أكبر من حماية المدنيين الذين يحقد بهم تهديد بالعنف الجسدي فستعين على مجلس الأمن النظر في تكييف قوام البعثة بهدف إعادة تشكيل أفرادها وإعادة تزويدهم بالمعدات بشكل أوسع للسماح لهم بالتدخل بصورة نشطة أكبر. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن المسؤولية الأساسية لتوفير الحماية إلى المدنيين تقع على عاتق السلطات المحلية التي يجب أن تتصرف على نحو يتسق مع معايير حقوق الإنسان المقبولة دولياً، وهذا ينطبق على جميع عمليات حفظ السلام الأخرى.

٧٣ - وبفعل استمرار تقلب الوضع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعدم التوصل إلى نتيجة شاملة في الحوار المشترك بين الفصائل الكونغولية، وصعوبة

ومتنوع مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وللممثلين أنفسهم الفضل في الموافقة على أكثر من ٣٠ قراراً عن حكم بلدهم في المستقبل. وأملي أن تشكل هذه الاتفاقات الأساس لإجراء مزيد من المحادثات بهدف التوصل إلى اتفاق أوسع وأكثر شمولاً يشكل الأساس الراسخ الذي ستقوم عليه السلطة الانتقالية.

٦٩ - ويدعو تخفيض عدد القوات الأجنبية في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التفاؤل فإن الصراع لا يمكن أن يُحل بدون الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية. فيتعين على هذه البلدان التي لها قوات داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تسحبها بطريقة منظمة وفي أقرب وقت ممكن، وأن تسمح للبعثة برصد الانسحاب والتحقق منه. وكوسيلة لتشجيع إيجاد الظروف اللازمة للانسحاب، اقترحت البعثة التي أرسلها مجلس الأمن، أثناء زيارتها الأخيرة لمنطقة البحيرات الكبرى، إنشاء "ستار" من القوات على امتداد حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية مع رواندا، وبوروندي، وأوغندا (S/2002/536، الفقرة ٩). وتواصل البعثة استكشاف جدوى هذا الاقتراح، وتعتزم مناقشته مع اللجنة المشتركة للمراقبة. ومن شأن هذا الستار، أو منطقة الأمن على الحدود، أن يسهل الانسحاب النهائي للقوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيتم البت في عرض هذه المنطقة ونظامها ومدتها بالتشاور مع البلدان المعنية، كما سيتم البت في موضوع الأمن في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

٧٠ - ويرحب المجتمع الدولي بالتوقيع على اتفاق بشأن إعادة فتح نهر الكونغو للحركة التجارية، ويتطلع إلى تنفيذه السريع. وإن فتح النهر للتجارة يشكل أهم خطوة متخذة لعودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في معظم جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعودة الشعور بالسلامة الإقليمية والسيادة، وإرساء أسس الانتعاش الوطني. وجميع الأطراف

٧٤ - ومما لا شك فيه أن المجتمع الدولي سيستاء بشدة من الحملة الأخيرة الموجهة ضد البعثة، ولا سيما محاولة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما فرض "حظر" على ممثلي الخاص، فضلا عن طرد موظفي البعثة من المناطق التي يسيطر عليها في الوقت الراهن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. وإني على ثقة بأن مجلس الأمن سيتخذ موقفا حازما تأييدا لموظفي الأمم المتحدة ولا سيما السيد نغوني الذي يتمتع بدعمي الكامل وبثقتي الكاملة. وإن إذاعة أو كابي من جانبها تبذل قصارى جهدها للتأكد من أن برامجها نزيهة وواقعية. ويتعين على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما أن يفهم أنه من مصلحته الخاصة وبالفعل من مصلحة الشعب الكونغولي، الكف عن مضايقة موظفي الأمم المتحدة وفتح الباب أمام عملية السلام.

٧٥ - وعلى الرغم من الصعوبات الخطيرة الأخيرة، تواصل البعثة خدمة المجتمع الدولي بصورة جيدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما أنجزته البعثة خلال الشهر الـ ١٢ الماضية، في ظروف تنطوي على تحديات هائلة وأحيانا خطيرة، تؤكد رأيي بأن البعثة ما زالت هي أفضل وسيلة لتحقيق رغبات مجلس الأمن. وبناء عليه، أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا أخرى حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وأوصي أيضا بزيادة قوام القوة المأذون بها بمقدار ٤٠٠ فرد (انظر الفقرة ٢٨).

٧٦ - وأود أن أعرب عن تقديري لمثلي الخاص، السيد نغوني، وإلى قائد قوة البعثة الجنرال مونتاجا ديالو، وإلى الأفراد المدنيين والعسكريين العاملين في البعثة لما قدموه من إسهامات مستمرة، في ظروف صعبة للغاية أحيانا، من أجل إعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إيجاد بلد يساهم بقوات مقتدرة من الناحية العسكرية حتى تتمكن البعثة من أن يكون لها وجود فعال في الشرق، أصبحت احتمالات تحقيق تقدم سريع في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج محدودة. كما أن حالة انعدام الأمن في الشرق قد جعلت من الصعب للغاية أيضا إجراء اتصالات موثوقة مع زعماء وأعضاء المجموعات. وعليه، أدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ضوء الالتزامات التي قدمها الرئيس كابيلا أثناء الزيارة الأخيرة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن، إلى أن تدعم دعما كاملا عملية نزع سلاح أفراد المجموعات المسلحة وتسريحهم وإعادةهم إلى وطنهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم. وتنطوي هذه العملية على التأكد من عدم وصول إمدادات عسكرية إلى المجموعات المسلحة العاملة هناك؛ والتحقيق في التقارير التي تفيد باحتمال وجود الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية أثناء أعمال الإبادة الجماعية المرتكبة في عام ١٩٩٤ في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والتعاون تعاوننا كاملا مع المحكمة الجنائية الدولية في رواندا؛ واتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من أن أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها لا تُستخدم كقاعدة للهجمات على البلدان المعنية. والبعثة مستعدة لتقديم المساعدة في تنفيذ هذه الخطوات. وهناك أيضا حاجة إلى مزيد من التعاون من جانب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما للسماح باستمرار عملية نزع سلاح أفراد المجموعات المسلحة وتسريحهم وإعادةهم إلى وطنهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم.

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: القوة
العسكرية والشرطة المدنية حتى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

العنصر العسكري					
ضباط الشرطة المدنية	ضباط			المراقبون	
	المجموع	القوات	الأركان		
	٢٩		١	٢٨	الاتحاد الروسي
٢	-	-	-	-	الأرجنتين
	٢٨		٧	٢١	الأردن
	١		١		أسبانيا
	١٠		٧	٣	إندونيسيا
	١١٥٠	١٠٩٥	٢٥	٣٠	أوروغواي
	١١		١	١٠	أوكرانيا
	٢		١	١	أيرلندا
	٣		٣		إيطاليا
	١٧		١	١٦	باراغواي
	٣٧		١٦	٢١	باكستان
٢					البرتغال
-	٥	-	٥		بلجيكا
-	٢١	-	٩	١٢	بنغلاديش
١	٢١	-	٢	١٩	بنن
	١١			١١	بوركينافاسو
	٣			٣	بولندا
-	٢٠٤	٢٠٢	٢		بوليفيا
	٣			٣	بيرو
	٢٧٩	٢٥٥	٥	١٩	تونس
-	٦	-	-	٦	الجزائر
	٥		١	٤	الجمهورية التشيكية
	١٤٥	١٣٥	٩	١	جنوب أفريقيا
	٢		٢		الدانمرك
	٢٦		١	٢٥	رومانيا
	١٤		٤	١٠	زامبيا

ضباط الشرطة المدنية	العنصر العسكري				المراقبون	
	المجموع	القوات	ضباط الأركان	ضباط الشرطة المدنية		
٢	٤٩٤	٤٦٠	١٨	١٦		السنغال
١	٢			٢		السويد
	١		١			سويسرا
	١٠		١	٩		الصين
	٤١٩	٤٠٠	٢	١٧		غانا
	٦	٣	٢	١		فرنسا
	١		١			الكاميرون
	٦		٦			كندا
	٢٩		١٤	١٥		كينيا
٢	٢٤		٣	٢١		مالي
	١٨		١٢	٦		ماليزيا
	٢٦		٢	٢٤		مصر
	٦١٩	٦١٤	٥			المغرب
	١٧			١٧		ملاوي
	٦		٦			المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
	٢			٢		موزامبيق
	٥		٢	٣		النرويج
٢	١٧		٢	١٥		نيبال
٢	١٢		١	١١		النيجر
	٢٦		١	٢٥		نيجيريا
	٣١		١٠	٢١		الهند
١٤	٣٨٠٤	٣١٦٤	١٩٠	٤٥٠		المجموع